

Distr.: General
6 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون أوضاع ضعف وتهميش في إطار جهود التعافي المبدولة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها

تقرير موجز صادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 13/46 ويتضمن ملخصاً للاجتماع المتعلق بتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعانون أوضاع ضعف وتهميش في إطار جهود التعافي المبدولة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها، الذي عُقد في 7 آذار/مارس 2022، خلال الدورة التاسعة والأربعين للمجلس.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 13/46، عقد المجلس، في 7 آذار/مارس 2022، خلال دورته التاسعة والأربعين، اجتماعاً بشأن تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون أوضاع ضعف وتهميش في جهود التعافي المبذولة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها.

2- وتمثلت أهداف الاجتماع في تسليط الضوء على التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على تمتع الأشخاص الذين يعيشون أوضاع ضعف وتهميش بحقوق الإنسان؛ وإتاحة إجراء حوار بناء بين الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة والخبرات بشأن تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون أوضاع ضعف وتهميش في جهود التعافي أثناء الجائحة وبعدها؛ وفهم كيفية تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق تحسين استخدام الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وتوفير منبر للدول والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لتبادل المعلومات عن التعاون التقني، للجمع بين محتاجي المساعدة التقنية والراغبين في تقديمها وتيسير الشراكات وبناء القدرات على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية بطريقة مجدية ومستدامة وفعالة.

3- وترأس الاجتماع رئيس مجلس حقوق الإنسان. وألقت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بياناً افتتاحياً. وضم الفريق نائب وزير خارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فريدي ماماني، مع السفيرة والممثلة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، مايرا مارييلا ماكدونال⁽¹⁾، والممثلة الخاصة لحقوق الإنسان في وزارة خارجية الصين، لي شياو مي، ونائبة مدير إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية، فاليري شميت، وعضو الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون، بيتر هيرمان.

4- وعقب البيان الافتتاحي، قدم المشاركون في حلقة النقاش عروضاً أولية عبر رسائل مصورة بالفيديو أو في بث حي عبر الإنترنت، تلتها مناقشة تفاعلية مقسمة إلى جزأين. وشملت المناقشة مداخلات من ممثلي الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، مع تعليقات وأسئلة من المشاركين. واختتمت المناقشة بردود نهائية من المشاركين⁽²⁾.

5- وأذيع الاجتماع في بث حي على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت⁽³⁾.

ثانياً - افتتاح الاجتماع

6- أشارت نائبة المفوض السامي في بيانها الافتتاحي إلى أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير على جميع مجالات الحياة وقلبت حياة الملايين وسبل عيشهم رأساً على عقب. فقد كشفت الجائحة عن أوجه عدم المساواة وأنماط التمييز القائمة منذ أمد طويل في التمتع بحقوق الإنسان، وأدت إلى تفاقمها. وداخل البلدان، أثرت بشكل غير متناسب على الضعفاء والمهمشين، بمن فيهم الفقراء والنساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات العرقية والإثنية والدينية والشعوب الأصلية

(1) أدلت السفيرة والممثلة الدائمة بملاحظات ختامية في نهاية الاجتماع، نيابة عن نائب وزير خارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

(2) البيانات الواردة متاحة في: <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/49session/Pages/Panel-discussions.aspx>.

(3) يمكن الاطلاع على تسجيل الفيديو للاجتماع في: <https://media.un.org/en/asset/k1q/k1qmok024x>.

والمهاجرون واللاجئون وأفراد مجتمع الميم الموسع. وقد تفاقمَت الأسباب المتعددة المتداخلة لعدم المساواة والتمييز بسبب الأزمة.

7- وبين البلدان، أدى الظلم المرتبط باللقاحات وعدم التماثل الهيكلي والنظامي إلى تباين في نسب التعافي. وشهدت البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، على وجه الخصوص، انتكاسات كبيرة في حماية حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فالديون والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة تحرم البلدان من حيز مالي واسع بما فيه الكفاية لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والماء والصحة والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية. وتمثل الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق التصدي للفساد وتعزيز النظم الضريبية، أمراً حيوياً لتعبئة الموارد المحلية لإعمال الحقوق.

8- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى دعوة الأمين العام إلى إبرام عقد اجتماعي جديد واتفاق عالمي جديد، وحثت جميع أصحاب المصلحة على التعاون من أجل بناء تعددية محورها حقوق الإنسان، على النحو الذي أبرزه نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وقد اتخذ التضامن عدة أشكال. فقد قدمت مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي التابع لها أكثر من مليار جرعة إلى أكثر من 150 بلداً. وتقاومت البلدان المعارف والممارسات الجيدة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي. ونشرت الدول أطباء وممرضات، ووزعت اللقاحات والأدوية، وتبرعت بالمعدات والإمدادات، وطورت المرافق الصحية، ودربت العاملين في مجال الرعاية الصحية.

9- وشددت نائبة المفوض السامي على ضرورة تعزيز أعمال التضامن. وينبغي النظر إلى اللقاحات المضادة لكوفيد-19 باعتبارها منافع عامة عالمية. وينبغي أن تنظر الدول في التنازل عن حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بإنتاج اللقاحات. وشددت أيضاً على أهمية مسؤولية الشركات، بما في ذلك مسؤولية شركات المستحضرات الصيدلانية، في ضمان احترام الحق في الصحة وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

10- ومن أجل ضمان الانتعاش القائم على الحقوق وكبح اتجاه تزايد أوجه عدم المساواة، عززت المفوضية، من خلال 92 وجوداً قطرياً في جميع أنحاء العالم، التعاون مع الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. وفي عام 2018، ومن خلال تعاون مثمر مع الأوساط الأكاديمية لإطلاق تدريب عبر الإنترنت، عملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تفعيل الحق في التنمية بهدف دعم السياسات الوطنية والدولية الراسخة في حقوق الإنسان التي يمكن أن تدعم التزامات خطة عام 2030. وفي عام 2019، أطلقت المفوضية السامية مبادرة الطفرة، التي تضم أفرقة مشتركة من خبراء حقوق الإنسان والاقتصاديين في هذا المجال، مما أدى إلى تعزيز الخبرة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذه المبادرة، عملت المفوضية مع مجموعة من شركاء الأمم المتحدة والحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة "لإعادة البناء على نحو أفضل"، وعدم ترك أحد خلف الركب، والحد من أوجه عدم المساواة. وأسفرت هذه الجهود الخاصة بكل بلد عن مشورة عملية بشأن كيفية إدماج حقوق الإنسان في السياسة الاقتصادية. وتقع على عاتق الجميع مسؤولية جماعية عن دعم التمتع الكامل بحقوق الإنسان والإعمال الكامل للكرامة الإنسانية.

ثالثاً - موجز الاجتماع

ألف - مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

11- شدد فريدي ماماني، متحدثاً باسم حكومة وشعب دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، مما أعاق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وكانت التفاوتات العميقة الناشئة عن النظام الرأسمالي والتي فاقتها الجائحة، مشينة. فقد واجهت البلدان النامية صعوبات وشدائد أكبر بكثير، وكانت مواردها لمكافحة الجائحة محدودة. وأعطيت الأولوية للربح على حساب حياة الناس وحولت الاحتكارات الصحة إلى عمل تجاري. وخصر الوصول إلى اللقاحات بالنخبة رغم وجود المعرفة العلمية اللازمة لتطويرها. وفي مختلف المنتديات المتعددة الأطراف، أيدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلغاء براءات اختراع لقاحات كوفيد-19، مقتنعة بأن اللقاحات والأدوية يجب أن تكون منفعة عامة عالمية.

12- وأشار السيد ماماني إلى أن حكومة الأمر الواقع التي تشكلت بعد الانقلاب في عام 2019 جرّت البلاد إلى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية، تفاقت بسبب الأزمة الصحية. وفي ذروة الوباء، ارتكبت حكومة الأمر الواقع أعمال فساد وفرضت إغلاقاً لمجرد تأجيل الانتخابات الوطنية، وقيدت الحريات الأساسية وانتهكت حقوق الإنسان.

13- وأشار السيد ماماني إلى أنه مع العودة إلى الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان على الحكومة بقيادة الرئيس لويس أرسلي معالجة وضع معقد للغاية موروث من حكومة الأمر الواقع. فوعدت وضعت الحكومة خطة للتفويض تستند إلى مبدأ الحصول المجاني والعدل والمنسق والمتعدد القطاعات على اللقاحات، وشجعت التطعيم الطوعي للفئات السكانية ذات الأولوية، بمن فيها الفئات المعرضة لمخاطر صحية كبيرة، وفئات عمرية معينة، وفئات عمرية تتعرض تاريخياً للاستبعاد والتمييز، مثل الشعوب الأصلية والفلاحين واللاجئين والمهاجرين والمحتجزين والمشردين.

14- ومن خلال المفاوضات الدبلوماسية، حصلت دولة بوليفيا المتعددة القوميات حتى الآن على 22,5 مليون جرعة لتطعيم أكثر من 12 مليون شخص، وهي الكمية اللازمة لمدة خمس سنوات. وقد مكنتها اتفاقات التعاون الدولي النموذجية التي توصلت إليها الدولة من الحصول على ملايين الجرعات من لقاحات سينوفارم من الصين، ولقاحات سبوتنيك-5 من الاتحاد الروسي، ولقاحات من الأرجنتين والمكسيك. وتوصلت الحكومة أيضاً إلى اتفاقات مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتقديم الدعم في تصميم وتنفيذ برنامجها للتفويض، بما في ذلك تدريب الموظفين الصحيين على الجوانب التقنية.

15- وشدد السيد ماماني على القيمة الأساسية لتعددية الأطراف والتضامن بين الدول، ورحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في آخر دورة استثنائية لجمعية الصحة العالمية بشأن صياغة نص يتعلق بالتأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه. ومن الأهمية بمكان أن تركز هذه الوثيقة على الإنصاف والقضاء على الفجوات القائمة بين البلدان حتى يتمكن الجميع من الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الصحية.

16- وأظهر الوباء، من خلال قدرة الشعوب الأصلية على الصمود، ممارساتها الجيدة في إدارة الأراضي، وتقاليدها الصحية والطبية التي ورثتها عن الأسلاف، والسيادة الغذائية، والتضامن الاقتصادي. وأشار السيد ماماني إلى أنه عند معالجة الأزمات المناخية والصحية والاقتصادية التي تواجه الكوكب، ينبغي للناس أن ينظروا إلى حكمة أجداد الشعوب الأصلية.

17- وشدد السيد ماماني على أن واجب التعاون بين الدول عنصر أساسي في إقامة نظام اجتماعي دولي يؤدي إلى إعمال حقوق الإنسان بالتساوي بين الجميع وبلا تمييز.

18- وتحدثت لي شياو مي باسم الصين ومقدمي القرار الذي تضمن تكليفاً بعقد الاجتماع، ورحب بجميع المشاركين وشكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على عملها في هذا الصدد. وأكدت أن الفئات الضعيفة والمهمشة تتعرض لعواقب غير متناسبة. أولاً، تعرض الحق في الحياة والصحة للخطر. وتعرض كبار السن لمعدل أعلى من إصابات كوفيد-19 وكانت إصاباتهم شديدة والوفيات بينهم أكثر عدداً. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات من حيث الرعاية الصحية، بل إن بعض البلدان تخلت عن الفئات الضعيفة في العلاج، متجاهلة حقوق الإنسان. ثانياً، وُزعت اللقاحات بشكل غير متساو. ولم يحصل أشد الناس فقراً وضعفاً على اللقاحات؛ وتفتقر البلدان النامية إلى اللقاحات وهي في وضع غير موات في مكافحة الجائحة. ثالثاً، قُوضت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، مما أدى إلى أول انخفاض في مؤشر التنمية البشرية خلال ثلاثة عقود، حيث أصبح 4 مليارات شخص بدون حماية اجتماعية أساسية، ويواجه عدد متزايد من الناس أزمة غذائية. رابعاً، تقاوم التمييز وعدم المساواة. وزاد خطاب الكراهية وجرائم العنف ضد الأقليات العرقية والسكان الأصليين واللجانين، مما فاقم تهميش الفئات الضعيفة.

19- وأشارت السيدة لي إلى أن مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي، اقترح، خلال الجزء الرفيع المستوى لمجلس حقوق الإنسان، مناصرة بلده لجهود تعزيز حقوق الإنسان. ودعت السيدة لي، متحدثاً باسم الصين، جميع الأطراف إلى إيلاء اهتمام متساو لجميع حقوق الإنسان وحمايتها، والقضاء على التمييز وعدم المساواة، والنظر بشكل كامل في الحالات والاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة من أجل عدم ترك أي شخص خلف الركب؛ وإلى إيلاء الاعتبار الأول للإنسان، وإنشاء نظام حماية اجتماعية ملائم وشامل ومستدام، لإيلاء الأولوية للفئات الضعيفة لدى وضع السياسات، وتعزيز شعور الناس بالقدرة على جني المكاسب وشعورهم بالسعادة والأمن. وثمة حاجة إلى الاستجابة لمبادرة التنمية العالمية التي اقترحتها الصين، والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال التنمية، وتحسين حماية حق الضعفاء في التنمية وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ودعم التعددية الحقيقية، وتوزيع اللقاحات بالتساوي في جميع أنحاء العالم، وإجراء تبادلات بناء على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحقيق التقدم المشترك والتعاون المريح للجانبين.

20- ووضعت الصين دائماً الإنسان في المقام الأول ولم تتخل أبداً عن أي شخص. وأعطت أولوية عالية لحماية الفئات الضعيفة أثناء الجائحة من خلال دعم كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، وتوسيع نطاق الإغاثة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير لغة الإشارة أثناء النشرات الصحفية بشأن الجائحة، وضمان مستويات المعيشة الأساسية للأشخاص الذين يواجهون صعوبات، وتقديم المساعدة الكافية، ومساعدة الأطفال المحرومين من الرعاية وحمايتهم، وضمان الرعاية والولادات الآمنة للحوامل. وعلى وجه الخصوص، شهدت الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين عدداً قياسياً من الرياضيات وعدد قياسياً من الرياضيات التي يمكنهن المشاركة فيها. وأُتيحت إمكانية الوصول إلى جميع الأماكن التي جرت فيها الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي حقيقة أكدت مفهوم "الرياضي أولاً" ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد زودت الصين أكثر من 120 بلداً ومنظمة دولية بـ 2,1 مليار لقاح، وبذلك أوفت بالوعد الذي قطعه رئيسها، وأصبحت البلد الذي زود الآخرين بأكثر عدد من اللقاحات. وأوفدت الصين أيضاً أفرقة خبراء إلى أشد البلدان تضرراً وعقدت اجتماعات لتبادل الخبرات مع أكثر من 100 بلد ومنطقة لتقاسم خبرتها ودعم بناء القدرات المحلية. والصين مستعدة للعمل مع الجميع لتعزيز الوحدة والتعاون وعدم ترك أي بلد أو أي شخص خلف الركب.

21- وأشارت فاليري شميت، نائبة مدير إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية، إلى أن الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العديد من الدساتير الوطنية. ومع ذلك، لم يكن الوصول إليها متاحاً لأكثر من 4 مليارات شخص في جميع أنحاء العالم. وأبرزت أزمة كوفيد-19 حاجة جميع المجتمعات إلى نظم حماية اجتماعية قوية ومستدامة لتجنب المخاطر الروتينية التي يواجهها الناس طوال حياتهم والتصدي للأزمات والصدمات النظامية. ويخلق التعافي الحالي ذو المسارين فجوة كبيرة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وهو أمر قد يقوض الثقة والتضامن، ويؤجج الصراعات ويدفع الناس إلى الهجرة، ويجعل العالم أكثر عرضة للأزمات في المستقبل.

22- وفي مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في حزيران/يونيه 2021، أقرت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بالحاجة إلى بناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة، وعرفت هذا المفهوم لأول مرة بأنه يشمل كل شخص بالحماية طوال دورة حياته، ويعني كذلك بناء مساعدة قوية ومستدامة. وأقرت أيضاً بالحاجة إلى مزيد من التضامن العالمي، وحاجة منظمة العمل الدولية إلى تعزيز دورها القيادي، والحاجة إلى إنشاء آلية عالمية لتمويل الحماية الاجتماعية. وردد الأمين العام هذا النداء وأطلق في أيلول/سبتمبر 2021 المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل. واضطلعت منظمة العمل الدولية بمسؤولية تنسيق وضع تلك المبادرة.

23- وتحقيقاً لهذه الغاية، نفذت منظمة العمل الدولية برنامجها العالمي الرائد لبناء أرضيات الحماية الاجتماعية للجميع (2016-2030)، الذي يهدف إلى تقديم الدعم التدريجي لمزيد من البلدان في بناء نظمها الوطنية للحماية الاجتماعية. وساعد البرنامج، خلال مرحلته الأولى (2016-2020)، 21 بلداً، بما في ذلك كابو فيردى وإندونيسيا، على إجراء تغييرات مؤسسية، مع نتائج طويلة الأمد لـ 25 مليون شخص. وخلال الجائحة، ساعد البرنامج البلدان على وضع برامج مخصصة للتحويلات النقدية، كما حصل في تيمور - ليشتي، أو على إعادة استخدام النظم الموجودة أصلاً لتوجيه الدعم في حالات الطوارئ، كما حصل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. واتخذت تدابير الدعم هذه وفقاً لتوصية أرضيات الحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202) الصادرة عن منظمة العمل الدولية، مع التركيز على الحوار الاجتماعي وإشراك العمال ومنظمات أصحاب العمل في صنع القرار.

24- وبدأ البرنامج الرائد مرحلته الثانية (2021-2025)، بدعم 50 بلداً في جهودها للتعافي. وسيركز البرنامج على دعم البلدان في جمع الموارد المحلية لاستكمال الجهود الدولية، بالنظر إلى أن الفجوة التمويلية لأنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان منخفضة الدخل تبلغ 78 مليار دولار سنوياً. وتعكف منظمة العمل الدولية حالياً على تصميم وتنفيذ المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والدول، التي يشكل البرنامج الرائد عنصراً حاسماً فيها.

25- وأشار بيتر هيرمان، عضو الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون، إلى أن الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون اليوم تحديات خطيرة: حرب أخرى، والتهديد المتزايد والطويل الأجل لتغير المناخ، وتطوير تكنولوجيات الرقمنة والذكاء الاصطناعي التي تتطلب تنظيماً مناسباً، والتهديد المستمر للجائحة. واستشهد بكلمات أوسكار وايلد بأن "الناس في الوقت الحاضر يعرفون ثمن الأشياء ولا يعرفون قيمتها"، مشيراً إلى أن الناس اليوم يركزون حياتهم كلها على النمو وما يسمى بالثروة، ويضعون سعراً على كل شيء لكنهم لم يعد لديهم أي اهتمام بقيمة الأشياء ولا يتساءلون "لماذا؟"

26- وعلى النقيض من مفهوم "الإنسان الاقتصادي" والمقولة الداروينية "البقاء للأصلح"، أثبت علم الأعصاب وعلم الاجتماع وحتى الاقتصاد أن البشر كائنات اجتماعية لا تتفاعل عن طريق التنافس. وشدد السيد هيرمان على معنى العلاقات بين الناس والفرص المتاحة لهم، وإرادة التعلم والتبادل من أجل تحسين المجتمع العالمي. ولسوء الحظ، لا يدرك الناس ذلك، في كثير من الأحيان، إلا عند تعرضهم لتهديدات وشيكة وواضحة، وهي تهديدات تعيدهم إلى الفطرة السليمة.

27- وقد أتت التهديدات الجديدة لحقوق الإنسان من مصادر لا تستدعي إجابات تقنية. ولم يتكلم السيد هيرمان عن جيل جديد من حقوق الإنسان، بل أشار إلى أهمية الاعتراف بحدوث تحول في الواقع المجتمعي. ويتدخل الناس كثيراً في الطبيعة، مما جعلها تتأثر بشكل متزايد من تداعيات تلك التدخلات. وفي القضايا القديمة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن قضايا التنمية، بات يتعين النظر، بصورة متزايدة، في التحديات "التقنية - الاجتماعية" التي تنطوي عليها.

28- وقال السيد هيرمان إن المجالات التالية تحتاج إلى نقاش وردود إيجابية: التعاون في مجال البحوث، وماهية فيروس كوفيد-19، وكيفية تحوره، ولقاحاته، وتوفير الدعم الطبي، بما في ذلك التدريب والأدوية وإرسال الفرق الطبية؛ ونقل الموارد بطريقة متعددة الجوانب، بحيث تراعى الحاجة وليس الربحية؛ والاعتراف بقيمة العمل السيئ السمعة والمنخفض الأجر، في أغلب الأحيان، والذي يُنجز في ظروف لا تكاد تحتمل؛ وتعزيز موارد المجتمعات المحلية. وخلص إلى أن الناس بحاجة إلى التعاون، وهو ما تبين أنه ممكن.

باء - مناقشة تحاورية

29- أشار ممثل بلجيكا، باسم مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية، إلى أن جائحة كوفيد-19 فاقت حالة الأشخاص الضعفاء، ولا سيما النساء والفتيات وكبار السن. وأعربت المجموعة عن قلقها الخاص إزاء محنتهم وقدمت عدة مقترحات. وشددت على الحاجة إلى تطوير التعاون والمساعدة التقنيين، على الصعيد القطري، أولاً لمراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات في جميع التدابير المتخذة؛ ثانياً، لوضع برامج يشارك فيها المجتمع المدني، القريب من الفئات الضعيفة، لتحديد احتياجاتها؛ ثالثاً، لضمان الوصول إلى الأدوات الرقمية لمكافحة آثار الفجوة الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على التعلم عن بعد كجزء من بناء القدرات؛ رابعاً، لضمان المشاركة الفعالة للأشخاص المعنيين في جميع المحافل الدولية التي تتناول هذه القضايا، عندما يتعلق الأمر بالتعددية اللغوية، من أجل صياغة السياسات بما يتماشى مع أولوياتهم.

30- ورحب ممثل كوت ديفوار، باسم مجموعة الدول الأفريقية، باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 13/46، الذي قرر فيه المجلس عقد هذه الجلسة، معرباً عن اقتناعه بالآثار الإيجابية لهذا الحوار على تعزيز التعاون على جميع المستويات. وانطلاقاً من روح القرار 13/46، شجعت المجموعة الدول على الدفاع عن تعددية الأطراف والعمل معاً لتعزيز التعاون المتبادل المفيد في ميدان حقوق الإنسان، من خلال تبادل أفضل الممارسات والخبرات. ولا تزال المجموعة تشعر بالقلق إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على مختلف جوانب حياة الإنسان وعلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وينبغي أن تراعى جميع جهود التعافي على النحو الواجب حماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاع ضعف وتهميش، وهم الأكثر تضرراً، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، وفقاً لأهداف خطة عام 2030. ودعت المجموعة إلى اتباع نهج عالمي جيد التنسيق يقوم على التضامن بين جميع الأمم وجميع الشعوب، من أجل مكافحة أوجه عدم المساواة وبناء عالم أفضل.

31- ولاحظ ممثل باراغواي، باسم الأرجنتين والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور وهندوراس والمكسيك وبنما وبيرو وأوروغواي، أن جائحة كوفيد-19 فاقت التمييز الهيكلي والمنهجي القائم وأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وقد أثبتت هذه الأزمة أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للفئات الضعيفة باتباع نهج شمولي، مع مراعاة جميع حقوق الإنسان واتباع منظور جنساني. ويجب أن تقتزن الحلول الوطنية بإجراءات متعددة الأطراف من خلال التضامن والتعاون الدوليين، مع التركيز على أضعف فئات السكان وإلقاء الضوء على مسائل معينة، مثل الحق في مياه الشرب والمرافق الصحية، والحق في السكن اللائق والتعليم، والفجوة الرقمية. وثمة حاجة إلى نظام لجمع البيانات يتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان لإبراز الفئات الضعيفة، وينبغي تكييف الدعم المالي الإضافي والمساعدة التقنية المقدمة من المنظمات الدولية مع احتياجات كل منطقة. وينبغي أن تسترشد سياسات وإجراءات التعافي بتنفيذ الالتزامات والتعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة.

32- وأعرب ممثل أذربيجان، متحدثاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز، عن قلقه العميق إزاء التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 على التمتع بحقوق الإنسان، وأقر بأن أشد الناس فقراً وضعفاً هم الأكثر تضرراً. وفي إطار التصدي للجائحة، دعت الحركة إلى تكثيف التعاون والتضامن الدوليين من خلال دعم تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات وتعزيز فرص الوصول إليها، ومن خلال تعزيز مبادرات البحث وبناء القدرات من أجل ضمان الوصول الشامل والمنصف والميسور التكلفة إلى لقاحات كوفيد-19. ورحبت الحركة بجهود البلدان التي تبرعت باللقاحات وشجعت على زيادة التقاسم لصالح البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وغيرها من البلدان المحتاجة. وأعربت عن القلق إزاء تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ، مشددة على ضرورة أن تزيد البلدان المتقدمة تمويلها المناخي، وتعزز نقل التكنولوجيا، وتقدم الدعم التقني. ودعت الحركة إلى استجابة عالمية منسقة ومتضافرة تقوم على الوحدة والتعاون المتعدد الأطراف والتضامن واحترام حقوق الإنسان.

33- واعتبر الاتحاد الأوروبي جائحة كوفيد-19 واحدة من أكبر حالات الطوارئ الصحية في التاريخ الحديث، وأعرب عن قلقه العميق إزاء تآكل الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تسببت فيه الجائحة. ورأى أن الأشخاص الذين يعانون الضعف والتهميش استُبعدوا من تدابير الحماية الصحية والبرامج الاجتماعية والاقتصادية. فالتعافي لا يتعلق فقط بحماية الصحة العامة، وعلى الدول واجب معالجة عواقب أفعالها على حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة، امتثالاً للتوجيهات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون المنتجات والخدمات الطبية الهادفة إلى تحقيق التحصين ضد كوفيد-19 متاحة للجميع. وأتاح الاتحاد الأوروبي، بصفته الجهة المانحة الرئيسية لمرفق كوفاكس، 700 مليون جرعة بحلول منتصف عام 2022. وحشد 48 مليار يورو لتعزيز التعافي الشامل، بما في ذلك من خلال تقديم 563 مليون يورو في شكل دعم إنساني. وشمل العمل الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي مع شركائه في جميع أنحاء العالم أيضاً تناول المقومات الأساسية للصحة. وكان أيضاً جهة مانحة رئيسية في الجهود الرامية إلى النهوض بالعدالة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة، وهو على استعداد للمساهمة في نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل".

34- وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية بقوة قرار مجلس حقوق الإنسان 13/46 الذي صدر بموجبه تكليف بعقد هذا الاجتماع. وأثرت جائحة كوفيد-19 على إعمال حقوق الإنسان والتمتع بها، بما في ذلك الحق في التنمية، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الأكثر ضعفاً. وهدد عدم الحصول على اللقاحات والأدوية في جميع أنحاء العالم ملايين الناس في البلدان النامية، التي تفتقر أيضاً إلى الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لمواجهة هذه الحالة. ومن ناحية أخرى، بدأت البلدان الغنية التي وصلت إلى التغطية الكاملة بالتطعيم في رفع القيود المفروضة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وأدانت جمهورية فنزويلا البوليفارية بعض البلدان المهيمنة لاستمرارها في فرض تدابير قسرية انفرادية ضد شعوب الجنوب، وشددت على أن التعاون الدولي دون أي شروط هو وحده الذي يمكن أن يتغلب على التحديات التي تفرضها الجائحة. وينبغي أن يُنجز هذا التعاون امتثالاً للمقاصد والمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وامتثالاً لمبادئ اللانقائية والحياد والموضوعية.

35- وأيدت سيراليون البيان الذي أدلت به مجموعة الدول الأفريقية. وقالت إن الجائحة أثرت بشكل غير متناسب على الفئات السكانية المهمشة والضعيفة - مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن واللجئين والمهاجرين - التي سُجلت في صفوفها معدلات أكبر من الوفيات والإصابات بالعدوى وكانت أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان. وأدت المشاكل المنهجية والهيكليّة في النظم الصحية والمالية العالمية إلى مفاقمة دواعي القلق هذه. وشدد ممثل سيراليون على الحاجة إلى التركيز على هذه الفئات في جهود التعافي، ودعا إلى اتخاذ تدابير لضمان الوصول المنصف والميسور التكلفة وفي الوقت المناسب إلى لقاحات كوفيد-19 وغيرها من خدمات الرعاية الصحية. وأكد أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف، ولا سيما لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة بفعالية لمسائل حقوق الإنسان التي أثارها الجائحة، وأكد من جديد التزامه بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهمشين والضعفاء.

36- وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أن جائحة كوفيد-19 كشفت في العامين الماضيين عن أوجه عدم مساواة شديدة داخل البلدان وفيما بينها، وأظهرت الحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين من أجل منع اتساع الفجوات. ولا بد من تحديد العقوبات التي تعترض تحقيق التعاون الدولي. ويجب على الدول أن تتعاون في ضمان التنمية، ويمثل التعاون التقني جزءاً لا يتجزأ من التعاون الدولي الفعال، وهو مكمل للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية من جميع جوانبها. والتعاون الدولي أمر حتمي في التصدي للتحديات العالمية التي تواجه حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، وهو هام في إزالة العقوبات، مثل التدابير القسرية الانفرادية، وتخفيف الآثار السلبية. وينبغي أن تتخذ الدول تدابير لإتاحة التعاون الدولي في هذا المجال، وتجنب تقييد قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة بفعالية للتحديات، والامتناع عن اتخاذ أي تدابير لمنع الدول الأخرى من الوفاء بمسؤولياتها.

37- وأشادت ليبيا بالجهود المبذولة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم. وسلطت الجائحة الضوء على أوجه عدم المساواة على جميع المستويات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهو ما انعكس في الفجوة الهائلة بينهما في الحصول على اللقاحات وتوزيعها. وتعيق أوجه عدم المساواة هذه البلدان في جهودها للتعافي من الجائحة والتغلب على التحديات المالية والإنمائية. وسعت ليبيا إلى توفير اللقاحات لجميع فئات شعبها دون أي تمييز، بما في ذلك الأشخاص المقيمون بصفة غير قانونية. وأبرز ممثل ليبيا الحاجة إلى مزيد من التبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من أجل تنويع إنتاج اللقاحات وضمان توزيعها على النحو المناسب. وشدد أيضاً على الحاجة إلى ضمان وصول الناس إلى المعلومات الوقائية ومكافحة المعلومات المضللة وغير الصحيحة المنشورة عن اللقاحات. وأعربت ليبيا عن دعمها لعمل منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد.

38- وأشار ممثل تايلند أربع نقاط بشأن هذا الموضوع. أولاً، كان ينبغي اللجوء إلى التدابير التقييدية العامة المعتمدة لاحتواء جائحة كوفيد-19 بطريقة متناسبة وحسب الضرورة، دون أي آثار غير مقصودة على حقوق الناس. ثانياً، يجب مراعاة مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشأن عدم ترك أي شخص خلف الركب. ومن العناصر الرئيسية توافر الرعاية والخدمات الصحية الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها، تمسحياً مع مبدأ التغطية الصحية الشاملة. ثالثاً، يتطلب تصميم الإغاثة والدعم الاجتماعي والاقتصادي المرتبطين بالوباء مشاركة وانخراط مجموعات مختلفة من الناس، ولا سيما المحرومون والضعفاء. ويجب أن تكون المساعدة المقدمة متمحورة حول الإنسان، ومستجيبة وخلاقة، وأن تستفيد من التكنولوجيا المتاحة. وقد نفذت حكومة تايلند مخطط "النصف والنصف" في تطبيق للهاتف المحمول، الذي تقاسمت بموجبه التكلفة التي يدفعها المستهلكون مقابل الأغذية والمنتجات الأساسية، مما عزز الإنفاق المحلي وحفز الاقتصاد ككل. وأكدت تايلند استعدادها لمواصلة الانخراط في التعاون الدولي في هذا الصدد.

39- وأيدت الأرجنتين البيان الذي أدلت به باراغواي باسم مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية. وقالت إن جائحة كوفيد-19 مثلت أزمة إنسانية غير مسبوقه أثرت على صحة الناس واقتصاداتهم وتتميتهم، وكان لها تأثير غير متناسب على البلدان النامية والأشخاص الضعفاء. ولذلك كان لا بد من تعزيز التعاون الدولي من خلال استجابات متعددة الأبعاد ومنسقة وشاملة ومبتكرة على جميع المستويات، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الضعفاء. وشدد ممثل الأرجنتين على ضرورة اعتبار اللقاحات سلعة عالمية مشتركة، وشدد على ضرورة ضمان حصول جميع البلدان على اللقاحات على نحو منصف وشامل، وشجع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على التعاون من أجل تحقيق هذه الغاية. ورأت الأرجنتين ضرورة مواصلة وتعزيز تبادل المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات، ولا سيما لمساعدة الأشخاص الضعفاء والبلدان النامية على بناء مستقبل منصف وشامل للجميع وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

40- وأعربت أستراليا عن قلقها العميق إزاء العواقب الصحية والاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد-19، لا سيما بالنسبة للأفراد الذين يعيشون حالات ضعف. وأعربت أيضاً عن تضامنها مع الشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في الجهود الرامية إلى مكافحة الوباء، مع التركيز على الفئات الضعيفة؛ فعلى سبيل المثال، تقاسمت 60 مليون جرعة لقاح مع المنطقة، وساعدت البلدان من خلال دعم الوصول العادل إلى اللقاحات. وشجع ممثل أستراليا الدول على تصميم وتنفيذ برامج التعافي من كوفيد-19 وعلى الاستثمار في برامج متاحة وأكثر شمولاً، وشدد على الحاجة إلى انخراط الضعفاء كمشاركين وقادة نشطين في صنع القرار على المستويات المجتمعية والوطنية والدولية. ولا تزال أستراليا تعارض ربط المساعدة التقنية وبناء القدرات بمفاهيم وطنية مثل التعاون المفيد للطرفين، الذي ترى أنه ليس له معنى متفق عليه في المحافل المتعددة الأطراف. غير أن أستراليا ترحب بالجهود المشتركة والفردية الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، مشيرة إلى الترابط بين جميع حقوق الإنسان.

41- وخلال الجائحة، اتخذت حكومة توغو عدداً من الإجراءات الحاسمة لصالح الأشخاص الضعفاء. ومن الأمثلة على ذلك برنامج "توفيسي" (التضامن)، الذي سمح بالتحويلات النقدية الإلكترونية وقدم مساعدات مالية بلغت 13,3 مليار فرنك أفريقي (حوالي 20,2 مليون يورو) إلى 820 000 شخصاً. وغطت الحكومة أيضاً النفقات المتعلقة بإمدادات المياه والكهرباء للأشخاص الضعفاء، وخفضت تكاليف الربط. وكان الدعم المقدم للشركاء التقنيين والماليين، كالدعم المقدم من البنك الدولي، أمراً حيوياً لتعزيز المعونة الاقتصادية العاجلة التي تقدمها الحكومة إلى الفئات السكانية الضعيفة. ورحبت توغو بالفرصة التي أتاحتها لها الاستعراض الدوري الشامل الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2022 للإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته والتحديات التي تغلبت عليها في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

42- وأشار ممثل تونس إلى أن جائحة كوفيد-19 أثرت على كل الناس، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، وعلى جميع الأنشطة البشرية. ومنذ بداية الجائحة، حذرت تونس من تداعياتها ودعت الدول إلى تعزيز التضامن والتعاون لمكافحتها. واتخذ هذا النداء شكل قرار اعتمده مجلس الأمن في 1 تموز/يوليه 2020 كمبادرة مشتركة مع فرنسا هو القرار 2532(2020). وأكدت تونس من جديد أهمية العمل الجماعي وتعزيز التعاون التقني ووضع برامج لبناء القدرات لدعم الجهود الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لأن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو استجابة فعالة وعادلة للتصدي للجائحة. وقالت تونس إنها تقدر اختيار منظمة الصحة العالمية لها من بين ست دول أفريقية لتصنيع لقاحات كوفيد، وهو أمر سيساعد القارة الأفريقية على توفير لقاحات كافية. وشددت على أهمية مواصلة تقديم الدعم المالي لهيئات الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

43- وأقرت كوستاريكا بحجم الالتزام المتمثل في إعادة بناء عالم ما بعد الجائحة. وقالت إن التعاون الدولي وبناء القدرات يمثلان ركيزتي التصدي لأوجه عدم المساواة الخطيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأشار ممثل كوستاريكا إلى أن حقوق الفئات الضعيفة تأثرت بشكل غير متناسب وأنه ينبغي اعتماد نهج متعدد الأطراف وأكثر شمولاً، يسترشد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، من أجل عدم ترك أي شخص خلف الركب. ومثل الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة عاملاً مساعداً في تعزيز التعاون. وينبغي أن تتوفر لكل بلد الموارد الكافية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية ومعالجة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة؛ ولذلك فإن من الحيوي تحقيق المساواة في الحصول على اللقاحات ونقل التكنولوجيات الصحية. وأطلقت كوستاريكا، إلى جانب منظمة الصحة العالمية و42 دولة، مبادرة مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19، وهي مثال على التعاون الدولي لضمان الوصول العادل إلى المنتجات والخدمات الطبية للجميع على الصعيد العالمي.

44- وأشار ممثل فييت نام إلى أن التعاون التقني وبناء القدرات أمران أساسيان لتعزيز قدرات الدول على الوفاء بواجباتها في مجال حقوق الإنسان من أجل التعافي الشامل من الجائحة، وبنبغي الاضطلاع بهذه العملية بشكل بناء وبما يلي احتياجات الدول المعنية. وفي فييت نام، قام القطاع العام والخاص والشركاء الدوليون بتعبئة حزم كبيرة من الدعم الاجتماعي والمالي للفئات الضعيفة. وبدعم دولي، أمنت فييت نام تطعيم 97 في المائة من سكانها البالغين، واختارتها منظمة الصحة العالمية كبلد مستفيد من تكنولوجيا لقاح الرنا المرسال. وستسهم فييت نام في توفير اللقاحات إقليمياً ودولياً. ودعت فييت نام الدول الزميلة وأصحاب المصلحة الآخرين إلى الالتزام بتعددية الأطراف والتضامن والتعاون الدوليين فيما يتعلق باللقاحات وغيرها من المنتجات والخدمات الطبية، واعتبرت ذلك السبيل الوحيد للتغلب على الجائحة وضمان تمتع الفئات الضعيفة بحقوق الإنسان.

45- ولاحظ ممثل ماليزيا أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة يشكلان التزاماً ذا أولوية لعضويتها في مجلس حقوق الإنسان. ونفذت ماليزيا مبادرات مختلفة لتحسين حياة الفئات الضعيفة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة المالية للمستفيدين المؤهلين. وأقرت الحكومة مؤخراً مخصصات بقيمة 24 مليون دولار في إطار ميزانية عام 2022 لتمويل مختلف البرامج الاجتماعية المعدة لفائدة الفئات الضعيفة في مجالات التعليم وتوليد الدخل والصحة العقلية. ودعت ماليزيا جميع البلدان إلى التعاون وتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان التوزيع العادل للقاحات وتعزيز التحصين في البلدان المحتاجة. وشددت ماليزيا على أهمية إعطاء الأولوية للانتعاش بعد الجائحة، وقالت إنه يجب أن يكون انتعاشاً مرناً ومستداماً، معربة عن التزامها بمواصلة المشاركة في برامج بناء القدرات ذات المنفعة المتبادلة في هذا الصدد.

46- وكررت جورجيا دعمها للأوكرانيين في ضوء العمليات العسكرية الروسية المتواصلة في أوكرانيا، ودعت الاتحاد الروسي إلى وقف عملياته فوراً، مشددة على وجوب ضمان المساءلة. وفي ظل استمرار الجائحة وعواقبها المدمرة، نفذت حكومة جورجيا خطة لمكافحة الأزمات ووضعت آليات وطنية أخرى ذات صلة لدعم أكثر الفئات ضعفاً، وهي خطة توفر معلومات في شكل ميسر لذوي الإعاقة وتوفر خدمات خطوط الاتصال المباشر، فضلاً عن برنامج "البقاء في المنزل" الذي يوفر خدمات توصيل البقالة والمساعدة في الرعاية المنزلية لكبار السن الذين يعيشون بمفردهم. وتأسف جورجيا لأن احتلال الاتحاد الروسي لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي منع جورجيا من حماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين بقوا وراء خط الاحتلال، حيث أدت انتهاكات حرية التنقل والحرمان من عمليات الإجلاء الطبي الطارئة إلى مزيد من الآثار السلبية على الصعيد الإنساني، وإلى استمرار تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان هناك. وافتتحت جورجيا مستشفى متعدد الوظائف بالقرب من خط الاحتلال لسكان منطقة أبخازيا التي تحتلها روسيا لدعم الوصول دون عوائق إلى الرعاية الطبية لمرضى كوفيد-19.

47- وأشار ممثل الجزائر إلى أن جائحة كوفيد-19 ما زالت تنتشر، وأعرب عن قلقه إزاء تأثيرها السلبي على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة الفقر، وعدم القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا، والتمييز العنصري، لا سيما في حق الفئات المهمشة والضعيفة. وأعربت الجزائر عن قلقها إزاء أوجه عدم المساواة في توزيع اللقاحات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مما حرم المجتمع الدولي بأسره من فرصة التغلب على الجائحة في فترة زمنية معقولة، وقوض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأت الجزائر ضرورة توفير اللقاحات والسماح بالحصول عليها، فضلاً عن التكنولوجيات والتقنيات ذات الصلة، على أساس عادل ومنصف.

48- ورددت ملديف الشواغل التي أثارها مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/46 بشأن الكيفية التي أدت بها جائحة كوفيد-19 إلى إدامة أوجه عدم المساواة القائمة وتفاقمها. واتخذت حكومة ملديف ومؤسسات القطاع الاجتماعي عدة تدابير للتخفيف من أثر الجائحة على الأشخاص الضعفاء والمهمشين.

وصدر أمر إلى أصحاب العمل بتقديم إجازة خاصة مدفوعة الأجر للموظفين الذين ثبتت إصابتهم بكوفيد-19 أو اشتبه في إصابتهم به. وأنشئت ملاجئ حكومية مؤقتة لضحايا العنف الأسري والعنف الجنسي والجسدي؛ ونقل أكثر من 500 عامل مهاجر إلى مرافق إقامة أكثر ملاءمة وزُودوا بالاحتياجات الأساسية؛ وسُمح لكبار السن الذين يعانون من أمراض مزمنة شديدة الخطورة بتجديد وصفاتهم الطبية عبر الإنترنت وتسلم أدويةهم؛ وزُود جميع المشردين في جزر الملديف الذين لا يحصلون على الطعام أو السكن أثناء الإغلاق بمأوى مؤقت، إلى جانب جميع الخدمات الأساسية. وجددت ملديف التزامها بحماية حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك العمال المهاجرون، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

49- وقد وضعت كمبوديا حقوق الإنسان في صلب إجراءاتها الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19. وكانت المرأة في طليعة جهود مكافحة الجائحة والتعافي منها. وكانت تدخلات الحماية الاجتماعية موجهة نحو السكان المحرومين والضعفاء، بما في ذلك في شكل برامج نقدية للفقراء، ودخل دعم شهري للعاملين في مجال السياحة وفي مصانع الملابس التي تمثل النساء غالبية العاملين فيها، وإعانات نقدية للمتضررين من الجائحة. وبفضل التعاون الدولي، استعاد أكثر من 90 في المائة من السكان من حملة التلقيح الوطنية المجانية، وذلك قبل تحديد هذا الهدف من جانب منظمة الصحة العالمية. وحصل أكثر من 85 في المائة من كبار السن وذوي الإعاقة على التطعيم الكامل. ونتيجة لذلك، أعيد فتح البلد واستؤنفت الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية بالكامل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتبرعت كمبوديا أيضاً بملايين الأقنعة واللقاحات وغيرها من المنتجات الطبية لعدة بلدان. ومن أجل "إعادة البناء بشكل أفضل"، أطلقت كمبوديا خطة للتعافي الاقتصادي لما بعد كوفيد-19 للفترة 2021-2023 إلى جانب إطار حماية اجتماعية مصمم لمواجهة الصدمات".

50- وتقول مصر إن لجائحة كوفيد-19 عواقب متعددة الأبعاد وقد أدت إلى تقاوم أوجه عدم المساواة القائمة. فقد تقاوم ضعف العاملين في القطاعات غير الرسمية، على وجه الخصوص، وتدهور تمتعهم بحقوق الإنسان، ولا سيما حقهم في الصحة. وزادت مصر المخصصات المالية لتعزيز التغطية الصحية وخصصت المزيد من الموارد لتحسين المعدات في المختبرات والمرافق الصحية. وفيما يتعلق بالتلقيح، حققت الدولة تغطية نسبتها 70 في المائة من السكان؛ وجرى، على وجه الخصوص، تطعيم كبار السن. وتواصل مصر الاضطلاع بمسؤولياتها في المجال الإنساني، حيث تقدم المساعدة إلى بلدان أخرى في مجال الصحة، مثل مبادرة "100 مليون صحة" الجاري تنفيذها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وقالت مصر إن التعاون أمر حيوي للتغلب على الجائحة.

51- واتفقت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) مع الرأي القائل بأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تقاوم أوجه عدم المساواة والتهيميش الموجودة من قبل. وقالت إن مناطق المهاجرين والمستوطنات غير الرسمية ومخيمات اللاجئين ومجموعات السكان الأصليين، على سبيل المثال، هي الأكثر تضرراً من الاكتظاظ أو نقص الخدمات، الأمر الذي أدى إلى انتشار غير متناسب لفيروس كوفيد-19. وأثرت القيود المفروضة على التنقل في الأحياء التي يسكنها ذوو الدخل المنخفض وعمليات الإخلاء والهدم على أكثر الفئات ضعفاً. وخفف السكن اللائق ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الجيدة من آثار فيروس كوفيد-19 وغيره من الأمراض المعدية، رغم تسجيل زيادة سريعة واضحة في عمليات الإخلاء مع انتهاء تدابير الطوارئ. وشدد ممثل الأمم المتحدة على أن العالم لا ينبغي له أن يتراجع عن الجهود التي بذلت في العامين الماضيين. وردد دعوة الأمين العام إلى تجديد العقد الاجتماعي للسكن اللائق والخدمات الأساسية، والتزم ببذل قصارى جهده لدعم الدول الأعضاء والحكومات على جميع المستويات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

52- وقد نظم مالطة ذو السيادة المستقلة مشروع المعنون "من طبيب إلى طبيب"، الذي أطلقه عام 2020، والذي كان بمثابة شبكة من الخبراء الطبيين وواضعي السياسات. وتهدف هذه المبادرة إلى السماح للعاملين في المجال الطبي والعلماء والسلطات الصحية في مختلف البلدان التي تواجه نفس الأزمة الصحية غير المسبوقة بالتعلم من بعضهم البعض، وتقاسم أحدث التطورات الطبية، والترويج لبروتوكولات أكثر فعالية في علاج مرضى كوفيد-19، ومناقشة استراتيجيات الاحتواء. وأكد العديد من أخصائيي الرعاية الصحية أنهم استفادوا مما وفره المشروع من معلومات، وأنه بات منذ ذلك الحين مثلاً يحتذى لآليات التعاون. وكان نظام مالطة ذو السيادة المستقلة مقتنعاً بأن أفضل طريقة للتغلب على هذا التحدي العالمي تتمثل في استجابة موحدة ومستعرضة.

53- وأشار ممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند إلى أن العالم يتعافى من الموجة الثالثة من الجائحة، وقد عده أمثلة على كيفية استخدام التكنولوجيا بأشكال مختلفة في الهند لحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة والمهمشة، ومن بينها: التحويل المباشر للاستحقاقات عبر الحسابات المصرفية والهواتف المحمولة، وهي خطة اتاحت للحكومة تحويل مساعدات الإغاثة النقدية إلى المحتاجين؛ و India Stack، وهي منصة برمجية موحدة أتاحت لبلدان أخرى لتوفير خدمات آمنة وقابلة للتطوير؛ وتطبيق Aarogya Setu، وبوابات Aadhar و E-sanjeevani، للمراقبة والخدمات الطبية المتعلقة بكوفيد-19؛ ومنصة إلكترونية وخط مساعدة مخصص للخدمات القانونية؛ وبوابة e-Sharam لرفاه العمال؛ ونظام عام لتوزيع المواد الغذائية. وأصدرت اللجنة 23 بلاغاً بشأن الخدمات المذكورة أعلاه، تستهدف على وجه التحديد المجتمعات المهمشة. والهند ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتضامن مع المجتمع الدولي في إطار فلسفة فاسوديفا كوتومباكام - العالم أسرة واحدة.

54- وقد تابعت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي عن كثب آثار جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان واتخذت خطوات لضمان استمرار خدماتها لصالح جميع السكان. غير أن فئات معينة من الناس لا تزال تواجه تحديات: فبالنسبة لذوي الإعاقة، اضطرت مراكز إعادة التأهيل إلى إغلاق أبوابها بسبب الافتقار إلى المعدات الأساسية؛ ولم يتمكن الأشخاص الذين يستخدمون لغة الإشارة من الحصول دائماً على معلومات حول التدابير المتخذة. وفُرضت قيود على زيارة الأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات رعاية. ونظمت اللجنة دورة مع المؤسسات الإحصائية والإعلامية لزيادة الوعي بالدور الذي قامت به أثناء الجائحة، كما سرعت برنامج العودة الطوعية إلى الوطن وبرنامج ملتسمسي للجوء الذين تأثروا بالتدابير التقييدية التي اعتمدت أثناء الجائحة.

55- وذكر ممثل الرابطة الدولية للحد من الأضرار، متحدتاً أيضاً باسم منظمة العفو الدولية، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشبكة العالمية لمشاريع الاشتغال بالجنس، والشبكة القانونية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية، ومنظمة STOPAIDS، أن العديد من القيود التي تُنفذ بموجب سلطات تنفيذية طارئة لمكافحة الأوبئة غير ضرورية أو غير متناسبة، وأن استراتيجيات مكافحة الجائحة تقتصر إلى الشفافية والمساءلة والمشاركة الهادفة للمجتمع المحلي والمجتمع المدني. وهُمش الخبراء والمهنيون الصحيون في عملية صنع القرار، التي باتت بيد قوات إنفاذ القانون أو حتى الجيش. وكانت النتيجة جائحة من انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة. وأعربت الرابطة عن قلقها إزاء المفاوضات عن "معاهدة بشأن الجوائح"، بالنظر إلى أن المناقشات الحالية لم تول اهتماماً يذكر لحماية حقوق الإنسان ولم تشرك المجتمع المدني مشاركة شفافة وهادفة. وشددت على مسؤولية مجلس حقوق الإنسان وأعضائه عن ضمان إدماج حقوق الإنسان في المفاوضات؛ وفي هذا الصدد، تساءلت عن كيفية القيام بذلك.

56- وأدلت الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ببيان مشترك أيضاً باسم الاتحاد الهولندي والاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وتكررت الرابطة ببيانها أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين، في حزيران/يونيه 2020، نيابة عن 187 منظمة، الذي لفتت فيه الانتباه إلى حالة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأولئك الذين دافعوا عن حقوقهم في سياق جائحة كوفيد-19. وشددت على أن هذه المجموعات قد تأثرت حقوقها بشكل خاص، بما في ذلك حصولها على خدمات الصحة والرعاية، وحقها في عدم التعرض للتمييز، وحقها في حيز مدني حر. ورحبت بعقد هذا الاجتماع وبتقرير الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية بشأن جائحة كوفيد-19⁽⁴⁾. وأشارت إلى مبادئ مثل المساواة وعدم التمييز، والمشاركة، والتمكين والمساءلة، والعمليات الأساسية، مثل الاعتراف بالتنوع، والقضاء على الوصم، وإشراك منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في صنع القرار، على نحو ما أشار إليه الخبير المستقل في تقريره. وأثارت أيضاً تساؤلات حول الأثر والتدابير المتخذة وسبل ووسائل المتابعة لحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

57- وشكر ممثل الاتحاد اللوثري العالمي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تقريرها عن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من جراء عدم إتاحة لقاحات كوفيد-19 وتوزيعها بتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب وبشكل منصف وشامل، وعن تعميق أوجه عدم المساواة بين الدول⁽⁵⁾، الأمر الذي أثبت العديد من التجارب التي شهدتها الاتحاد. وشدد الاتحاد على أن عدم المساواة العالمية في الحصول على لقاحات كوفيد-19 هو السبب في استمرار الجائحة، وأكد من جديد أنه بدون الحصول على اللقاحات بشكل منصف وشامل، قد يتفاقم تأثير الجائحة على حقوق الإنسان، ومن بينها حق الفتيات في التعليم، وحماية اللاجئين والمشردين، والعنف الجنساني، والفقر ومجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعاق عدم المساواة في توزيع اللقاحات الانتعاش الاقتصادي والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا الاتحاد جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات لضمان الحصول على اللقاحات بشكل منصف وشامل.

58- وأشار ممثل الشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة كبار السن إلى أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن التمييز اليومي المنهجي ضد كبار السن في جميع البلدان وأدت إلى تفاقمه. وأدى التمييز ضد كبار السن والتدابير التعسفية القائمة على أساس السن إلى حرمان كبار السن من العلاج أو من دخول المستشفى، وحرمانهم من المشاركة المتساوية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية. في المقابل، كان أداء كبار السن أفضل في المجتمعات المحلية والبلدان التي تتبع سياسات مراعية للسن. وشملت الأمثلة على ذلك تزايد عدد كبار السن الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلاقات الجيدة بين الأجيال والتضامن. وأخفقت الأطر القانونية الدولية القائمة في حماية حقوق كبار السن في سياق الجائحة؛ غير أن الشبكة دعت إلى وضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق كبار السن. وطرح أسئلة على أصحاب المصلحة عن كيفية حماية وتعزيز حقوق كبار السن والقضاء على التمييز ضدهم.

(4) A/75/258.

(5) A/HRC/49/35.

59- ونظراً لضيق الوقت، لم يدل ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسنغال، والصين، والعراق، وكوبا، وكينيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والمنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة آبا كولومبيا، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، والرابطة الصينية للتفاهم الدولي، ومؤسسة الصين للتخفيف من حدة الفقر⁽⁶⁾.

رابعاً - ملاحظات ختامية

60- أكدت الممثلة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، مايرا ماريلا مكدونال، التأثير غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على البلدان النامية، ولا سيما على النساء والأطفال والفئات الضعيفة، والذي تفاقم بسبب عدم الحصول على اللقاحات والأدوية. ولاحظت أن الأزمة تزيد من معاناة أولئك الذين عانوا من أشكال عنف موجودة أصلاً في المجال الأسري وفي مكان العمل وفي الحياة الاقتصادية.

61- وذكرت السيدة مكدونال أن تعزيز التعاون الدولي أمر حيوي، وشددت على الحاجة إلى تعزيز التغييرات الهيكلية، كالتغيير في الحصول على براءات اختراع اللقاحات، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وسلطت الضوء أيضاً على أهمية العودة إلى المعارف الطبية التقليدية لمجتمعات السكان الأصليين وتجميع الخبرات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق قدر أكبر من الإنصاف في العالم عند إدماجها في عملية صياغة صك ملزم بشأن التصدي للجائحة، تيسرها منظمة الصحة العالمية.

62- وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى تحصين 50 في المائة من سكان العالم، في حين أن معدل التطعيم في البلدان المنخفضة الدخل لا يتجاوز 9 في المائة. وشددت السيدة مكدونال على الحاجة إلى التضامن بين الدول من أجل العمل المتعدد الجوانب مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، يركز على الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الفلاحون والمهاجرون والشعوب الأصلية واللجوء والنساء والفتيات والمنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وكبار السن، والفئات الأخرى المهمشة تاريخياً.

63- وشكرت الممثلة الخاصة لحقوق الإنسان في وزارة خارجية الصين، لي شياو مي، أعضاء فريق المناقشة والوفود والمشاركين الآخرين على مساهماتهم في المناقشة. وأشادت بتبادل أفكاراً كثيرة بين الوفود تتعلق بأهمية إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وأشارت إلى الجهود التي تبذلها الصين في هذا المجال، مشيرة إلى أن الرئيس شي حضر المناقشة بشأن كيفية مساعدة الفئات الضعيفة، خلال "الدورتين" اللتين تعقدان حالياً في الصين، أي المؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني. ووفقاً لتقرير رئيس مجلس الدولة المقدم إلى المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، تعترم حكومة الصين اتباع نهج أكثر تنسيقاً للتعافي من كوفيد-19.

64- وقد حقق الاجتماع ما قصده مجلس حقوق الإنسان في قراره، وهو تبادل أفضل الممارسات وإجراء حوار بناء بشأن التعاون المتبادل المفيد وتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع الشركاء في هذا الصدد. وفي الختام، أشارت السيدة لي إلى اليوم الدولي المقبل للمرأة.

(6) البيانات متاحة في: <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/49session/Pages/Panel-discussions.aspx>.

65- وأكدت نائبة مدير إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية، فاليري شميت، التعليقات التي أدلى بها المشاركون الآخرون فيما يتعلق بآثار جائحة كوفيد-19، والتي أفادت بأن الجائحة زادت الفقر وفاقت أوجه عدم المساواة، وشددت على أهمية إنشاء أنظمة عامة جيدة لمساعدة الأشخاص الضعفاء. وشددت على أن نظم الحماية الاجتماعية الشاملة ينبغي أن تغطي جميع السكان وأن توفر مستوى كافياً من الحماية، وهو أمر يتوقف على الاحتياجات المختلفة التي تختلف بحسب البلد والشخص.

66- وشددت السيدة شميت على أن الاستثمار في الحماية الاجتماعية غير كاف وينبغي زيادته. ومن أجل الوصول إلى الحد الأدنى الأساسي للحماية الاجتماعية، تعاني البلدان المنخفضة الدخل من عجز سنوي قدره 70 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 15,9 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وثمة حاجة إلى مزيد من التضامن داخل البلدان وفيما بينها لتحقيق هذا الهدف. والدعم التقني والمالي ضروري، وينبغي تعزيز المساعدة الإنمائية. وينبغي توفير المزيد من الموارد للبلدان النامية حتى تتمكن من مواصلة تطوير نظم الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى القانون والمعايير الدولية، وحتى تكون هذه الحماية مستدامة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

67- وترى السيدة شميت أن بناء حماية اجتماعية شاملة من شأنه أن يسهم في التعافي الشامل الذي يتوخاه الأمين العام. وتسعى منظمة العمل الدولية أيضاً إلى ضمان حصول الناس على وظائف لائقة، وستدعو إلى بذل جهود مشتركة في هذا الصدد.

68- بالإضافة إلى التشديد على أن اللقاحات يجب أن تكون منافع عامة، شدد بيتر هيرمان، بصفته عضواً في الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون، على ضرورة إتاحة الحيز العام بوصفه جزءاً من المنافع العامة. وثمة حاجة إلى نهج جديد إزاء التضامن - فهو لا يتعلق بالعطاء فحسب، بل وأيضاً بالاعتراف بالحاجة إلى سلوك مسؤول من جانب الدول والشركات فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات. وشددت على أهمية مشاركة المجتمع المحلي، ليس فقط في تثقيف الناس ولكن أيضاً في التعلم منهم، كما لوحظ فيما يتعلق بدور الشعوب الأصلية. وفي بعض البلدان ذات الأنظمة الطبية عالية التصنيع، يمكن للناس العاملين في الميدان القيام بما لا تستطيع هذه الأنظمة القيام به.